

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السبعون

الجلسة **٧٤٢٦**

الثلاثاء، ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة قعوار	(الأردن)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد لوكاس
	تشاد	السيد شريف
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد ليو جيايي
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريس كارينيو
	ليتوانيا	السيدة مورموكايته
	ماليزيا	السيدة أدنين
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيد لارو
	نيوزيلندا	السيد ماكلاي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

1510342 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيسة: بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل اليمن إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2015/245، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمه الأردن وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الأردن، إسبانيا، أنغولا، تشاد، شيلي، الصين، فرنسا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، ليتوانيا، ماليزيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:

الاتحاد الروسي

الرئيسة: نال مشروع القرار ١٤ صوتاً مؤيداً. اعتمد مشروع القرار بوصفه القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): ترحب المملكة المتحدة باتخاذ القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥) بالإجماع.

في شباط/فبراير، أوضح مجلس الأمن بجلاء أنه سيجري اتخاذ تدابير أخرى إذا لم يتوقف الحوثيون عن أعمال التخويف والعدوان والتوسع. وقد تجاهل الحوثيون، كما تُبين أفعالهم، هذا التحذير. ومن ثم، فإن المملكة المتحدة تؤيد التدخل العسكري الذي تقوده المملكة العربية السعودية في اليمن والذي يتم بناء على طلب الرئيس هادي، ولكن يجب في نهاية المطاف إيجاد حل سياسي لهذه الأزمة. وتقف المملكة المتحدة مع المجتمع الدولي في دعوته في هذا القرار إلى بدء عملية سياسية شاملة للجميع.

وندعو جميع الأطراف اليمنية إلى المشاركة بحسن نية في الحوار الذي تقوده الأمم المتحدة. وهذا القرار يفرض جزاءات على الأفراد الذين اختاروا عدم القيام بذلك، ولكنهم يواصلون زعزعة استقرار اليمن. إن من حق المجتمع الدولي زيادة تكلفة سلوكهم غير المقبول.

والحل السياسي في اليمن لا يزال أفضل سبيل لمواجهة التهديد المتزايد الذي تشكله الجماعات الإرهابية مثل تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية. ويتحتم على المجتمع الدولي ألا يغفل عن الخطر المتزايد الذي تمثله تلك الجماعات. كما أن الحل السياسي هو أفضل سبيل لوضع حد لتفاقم الحالة الاقتصادية والإنسانية. والسماح بإيصال الإمدادات الإنسانية بحرية ودون عوائق أمر بالغ الأهمية. والمملكة المتحدة ستقدم دعما إنسانيا إضافيا إلى اليمن ونحث المجتمع الدولي على أن يحذو حذونا.

إن أمن واستقرار اليمن في مصلحة اليمنيين كافة والمجتمع الدولي بأسره. وقد أحسن مجلس الأمن صنعا باتخاذ هذا الإجراء اليوم، وستواصل المملكة المتحدة استخدام جميع الأدوات المتاحة لنا لدعم التوصل إلى حل سياسي دائم في اليمن.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): امتنع الاتحاد الروسي عن التصويت على القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)، بشأن النزاع في اليمن، لأنه في رأينا لا يتماشى تماماً مع المتطلبات التي تطرحها الأزمة الراهنة في البلد أمام المجتمع الدولي أو تمليها عليه.

وخلال المشاورات بشأن القرار، لم تحظ الاقتراحات البنّاءة للوفد الروسي بما تستحقه من اعتبار. ويشير القرار إلى الحاجة إلى استئناف المفاوضات بين أطراف الصراع اليمني ويعرب عن دعمه لجهود الأمم المتحدة ذات الصلة. ومع ذلك، رفض مقدمو القرار إدراج المتطلّبات التي أصرت عليها روسيا، والتي كانت موُجهة إلى جميع أطراف النزاع، للإسراع بوقف إطلاق النار والبدء في محادثات سلام.

ويخلو القرار من التفكير الواجب في الصعوبات التي يسببها القتال للمدنيين اليمنيين، كما أنه لا يعبر بوضوح كاف عن الإقرار بالالتزامات أو فترات الهدنة للأغراض الإنسانية العادية.

وبالنظر إلى الحالة في اليمن، يشير القرار بشكل غير ملائم إلى الجانب المتعلّق بالجزاءات. وقد أصررنا على ضرورة التوصل إلى فرض حظر شامل على الأسلحة. ومن المعروف جيداً أن اليمن غارق في الأسلحة. وفي هذا الصدد، نرى أن من الضروري التشديد على أن القرار الذي اتُخذ ينبغي ألا يُستخدم لزيادة تصعيد الصراع المسلح، مما يمكن أن يؤدي إلى عواقب وخيمة على اليمن والمنطقة بأسرها.

ومما لا شك فيه أن الفوضى الحالية في اليمن تصب حصراً في مصلحة المنظمات الإرهابية. ولا يوجد بديل عن التوصل إلى حل سياسي للنزاع في اليمن. ونتوقع قيام الأمم المتحدة بأنشطة حيوية بغية استئناف محادثات السلام بين جميع أطراف النزاع اليمني. وينبغي أن يبدأ هذا العمل بسرعة، استناداً إلى الوثائق القائمة بالفعل.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلّمت بالإنكليزية): لقد طالب مجلس الأمن بوضوح ودون لبس طوال أشهر بانسحاب الحوثيين من المؤسسات الحكومية ووقف الأعمال العدائية والعودة إلى الانتقال السياسي المتفق عليه في اليمن. وفي البيان الرئاسي المؤرخ ٢٢ آذار/مارس (S/PRST/2015/8)، أدنّا الإجراءات الأحادية الجانب التي اتخذها الحوثيون لتقويض الأمن والاستقرار والوحدة الوطنية لليمن. ورداً على ذلك، كثّف الحوثيون حملتهم العسكرية، حيث عملوا بتنسيق وثيق مع الرئيس السابق علي عبد الله صالح، وقصفوا عدن ووسعوا نطاق هجومهم ليصل إلى جنوب اليمن. وأسفرت هذه الإجراءات عن انتشار العنف وعدم الاستقرار اللذين يهددان أمن الشعب اليمني ورفاهه، فضلاً عن أمن المنطقة.

ونتيجة لذلك، تؤيد الولايات المتحدة بقوة اتخاذ قرار اليوم ٢٢١٦ (٢٠١٥) الذي يفرض عواقب على الحوثيين والرئيس السابق صالح، ويطالب بأن يوقف الحوثيون العمليات العسكرية ويدعو جميع الأطراف إلى العودة مرة أخرى إلى طاولة المفاوضات. ويُظهر فرض تجميد الأصول عالمياً وحظر السفر على أحمد علي صالح وعبد الملك الحوثي، فضلاً عن حظر الأسلحة المحدد الهدف، أن مجلس الأمن سيتخذ إجراءات ضد الذين يواصلون تقويض الجهود الرامية إلى المصالحة.

ويعترف القرار أيضاً بتكلفة الظروف الإنسانية المتدهورة بسرعة في اليمن. ورداً على ذلك، يؤكد القرار أن من واجب جميع الأطراف الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، ويحث جميع الأطراف على تيسير إيصال المساعدة الإنسانية إلى المدنيين المحتاجين، بما في ذلك من خلال العمل مع الأمين العام لإقرار فترات هدنة للأغراض الإنسانية. ولا يمكن للمجلس أن يغفل عن الآثار الإنسانية لهذا الصراع.

ولا يمكن تحقيق الانتقال المشروع في اليمن إلا من خلال المفاوضات السياسية والتوصل إلى اتفاق بتوافق الآراء بين

جميع الأحزاب السياسية استناداً إلى مبادرة مجلس التعاون الخليجي ونتائج مؤتمر الحوار الوطني اليمني. ويجب أن تواصل الأمم المتحدة جهودها الرامية إلى إجراء محادثات للتوصل إلى حل توافقي لهذه الأزمة، ويجب أن تلتزم جميع الأطراف بالمشاركة في المحادثات. ولا بديل عن ذلك.

السيد أويارثون مارتشيسي (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): تود إسبانيا أن تعرب عن دعمها الكامل للقرار ٢٢١٦ (٢٠١٥) بشأن الوضع في اليمن والذي قدمه وفد الأردن. ونحن على ثقة بأن رسالة مجلس الأمن ستكون واضحة لجميع أطراف التراع، وستسهم في وقف تصاعد العنف. وعلى وجه الخصوص، أود أن أشدد على الدعوة إلى الحوار والمناشدة للتوصل إلى حل سياسي قائم على توافق الآراء. إن الحوار الشامل للجميع هو السبيل الوحيد لتحقيق أهداف الوحدة والازدهار لليمن التي نرغب فيها جميعاً.

كما أننا نثق في المشاركة الكاملة للأمين العام وفريقه بهدف المساعدة على حل هذه الأزمة في أقرب وقت ممكن وتيسير سبيل العودة إلى طريق الانتقال الديمقراطي بقيادة اليمنيين أنفسهم.

ونحن نشاطر الأعضاء الآخرين في المجلس قلقهم بشأن الأزمة الإنسانية التي طال أمدها وتؤثر على سكان اليمن، والتي لا يمكن إلا أن تزداد سوءاً مع استمرار الاشتباكات المسلحة. ولذلك، فإننا نؤكد على أهمية التقيد بالشروط المنصوص عليها في هذا القرار وغيره من القرارات بشأن اليمن.

وأخيراً، أود أن أشير إلى أهمية الشفافية في المفاوضات من أجل كفالة الإسهام البناء للأعضاء الـ ١٥ في مجلس الأمن. وهذا سيسمح لنا بتحقيق أعلى مستوى ممكن من توافق الآراء في هذه المسألة وغيرها من المسائل.

السيد ليو جيايي (الصين) (تكلم بالصينية): اتخذ مجلس الأمن تواً القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)، والذي أعاد تأكيد دعم المجلس لسيادة اليمن ووحدته واستقلاله وسلامته الإقليمية. ويهيب القرار أيضاً بالأطراف المعنية التوصل إلى اتفاق بشأن وقف إطلاق النار في أقرب وقت ممكن. ويطالب الأطراف المعنية في اليمن بوضوح بأن تحل خلافاتها بطريقة سلميّة من خلال الحوار والتشاور. وهذا القرار في غاية الأهمية لاستعادة الاستقرار في اليمن وتشجيع إيجاد تسوية سياسية للمسألة. ويساور الصين قلق عميق إزاء التطورات الأخيرة في اليمن. وإذا سُمح للقتال والفوضى في اليمن بالاستمرار، فلن تقتصر عواقبهما على الزج بشعب اليمن في كارثة عميقة، بل ستمتد أيضاً لتؤثر على المنطقة برمتها. ولا يوجد حل عسكري؛ فالمفاوضات السياسية هي المخرج الوحيد.

وتدعو الصين الأطراف المعنية إلى العمل لما فيه مصلحة دولة اليمن وشعبه وأن تأخذ على محمل الجد المصالح العامة المتمثلة في السلام والاستقرار الإقليميين وأن تمتثل بحق لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وتنفّذها، ولا سيما القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)، في سبيل التوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار. وعلاوة على ذلك، نحث الأطراف على حل الأزمة عبر الحوار السياسي على أساس قرارات مجلس الأمن ومبادرة مجلس التعاون الخليجي من أجل استعادة الاستقرار والنظام في أقرب وقت ممكن وتعزيز الانتقال السياسي الشامل للجميع بقيادة الشعب اليمني.

وتأمل الصين أن تركز جميع الأطراف، على أساس الوفاء بمتطلبات القرار، على القضايا الإنسانية على أرض الواقع من أجل توفير الأمن وتيسير تقديم المساعدة الإنسانية وإجلاء المغتربين من اليمن. كما ينبغي للأطراف الالتزام بحماية سلامة وأمن المنشآت الدبلوماسية والدبلوماسيين وفقاً للقانون الدولي ذي الصلة. وتؤيد الصين الدور المستمر للأمم المتحدة في الوساطة لإيجاد حل سياسي وتدعو الأطراف إلى تخفيف حدة التوتر وتيسير الحالة الإنسانية والاضطلاع بدور بناء في الحل

السياسي. إن الصين على استعداد للانضمام إلى بقية المجتمع الدولي في بذل جهود دؤوبة للتوصل إلى تسوية سياسية.

السيدة أدنين (ماليزيا) (تكلمت بالإنكليزية): آخذ الكلمة لتعليل تصويت وفد بلدي اليوم على القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)، بشأن الحالة في اليمن. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشيد بكم، سيدتي الرئيسة، على الطريقة التي وجهتم بها المجلس نحو النجاح في اتخاذ قرار اليوم. وفي ذلك الصدد، تشكر ماليزيا مجلس التعاون الخليجي على تعاونه مع مجلس الأمن.

ونرى أن من دواعي الأسف البالغ أن تدهور الحالة في اليمن اضطرنا إلى اتخاذ هذا القرار. اليوم، تبدو الأطراف في اليمن أبعد من أي وقت مضى عن الخطوات الواعدة التي كانت قد اتخذتها نحو الانتقال السلمي. واليوم، لم تعد الأطراف المتنازعة منخرطة في الحوار، وقد تدهورت الحالة لتصبح حربا شاملة.

وتود ماليزيا التأكيد على أن نجاح الانتقال السياسي اليمني يتوقف على الإرادة السياسية للأطراف في اليمن أنفسهم لإجراء مفاوضات. ولكن بدون النية الحسنة، والالتزام والإرادة السياسية الصادقة من جانب جميع الأطراف، أي مفاوضات من هذا القبيل مآلها الفشل. بيد أن ماليزيا تود أن تشيد بالسيد جمال بنعمر، المستشار الخاص للأمين العام، لجهوده التي لا تعرف الكلل بغية إنقاذ الحوار بين جميع الأطراف، وللدور الذي يضطلع به في قيادة عملية التفاوض بالنيابة عن المجتمع الدولي والأمم المتحدة. وندين بشدة المفسدين لمرحلة الانتقال الديمقراطي في اليمن لتجاهل الالتزامات السابقة وسعيهم للتراع على السلطة على حساب وحدة البلد واستقراره. ونرى أن سعيهم إلى تحقيق المصلحة الذاتية الضيقة قد خيّب آمال وتطلعات الشعب اليمنى صوب مستقبل أكثر إشراقا.

إن الهجوم الوقح الذي شنته ميليشيات الحوثي الشهر الماضي بالتعاون مع القوات الموالية للرئيس السابق علي عبد الله صالح، على القصر الرئاسي للرئيس عبد ربه منصور هادي منصور في عدن هو ببساطة أمر غير مقبول. وفي مواجهة هذا التجاهل الصارخ للعديد من قرارات مجلس الأمن، ينبغي للمجلس أن يضطلع بواجبه ومسؤوليته بدعوة الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس والعودة إلى خريطة الطريق للبلد من أجل مرحلة انتقالية شاملة وديمقراطية. لهذا السبب ولغيره، تؤيد ماليزيا القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)، بما في ذلك حكمه بتوسيع نطاق الجزاءات المحددة الهدف المفروضة على من يعيثون فساداً في اليمن لعرقلة إحلال السلام.

وفي نفس الوقت، نشعر بقلق بالغ إزاء تدهور الحالة الإنسانية في اليمن بسبب تصعيد التراع. حتى قبل التصعيد الأخير، كان ١٦ مليون يمني من أصل ٢٥ مليون مواطن في حاجة إلى المساعدة الإنسانية اللازمة لتلبية احتياجاتهم الأساسية. وتفاقمت الحالة الإنسانية الخطيرة بالفعل الآن إذ يواجه السكان انعدام الأمن الغذائي الحاد ونقص الاحتياجات الأساسية، مثل مياه الشرب والخدمات الصحية.

وتشعر ماليزيا بقلق بالغ إزاء التقارير المقدمة من الوكالات الإنسانية مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر عن الصعوبات التي تواجهها في جهودها الرامية إلى توفير المساعدة الطارئة وتقديم المعونة الإنسانية، بما في ذلك اللوازم الطبية إلى المحتاجين. وقد شاهدنا تقارير عن إطلاق النار على العاملين في لجنة الصليب الأحمر الدولية وقتلهم أثناء محاولتهم استعادة جثث الضحايا الملقاة في الشوارع عقب الاشتباكات العسكرية. كما أبرزت منظمة الأمم المتحدة للطفولة أن الأطفال لا يزالون يتعرضون للقتل والإصابة والتشريد ويتعرضون لخطر الإصابة بالأمراض على نحو متزايد بينما يستمر التراع في اليمن. وكان

قرابة ربع الذين قتلوا في النزاع مؤخرا من الأطفال. كما شنت هجمات على المدارس والمستشفيات. ونظرا للحالة المتدهورة على أرض الواقع، نحث جميع أطراف النزاع على بذل أقصى جهد لحماية المدنيين من العنف، وبخاصة النساء والأطفال الذين هم أكثر الفئات ضعفا في أي نزاع مسلح. ونهيب بجميع الأطراف أن تمتثل لأحكام القانون الدولي، بما فيها أحكام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وترحب ماليزيا بجهود الوساطة الجارية من بعض البلدان للتوصل إلى حل سلمي للنزاع. ونكرر الدعوة الموجهة في القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥) إلى جميع الأطراف اليمنية إلى استئناف المفاوضات التي توسطت فيها الأمم المتحدة لاستكمال المرحلة النهائية من خارطة طريق المرحلة الانتقالية الديمقراطية في اليمن، على أساس مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها ونتائج مؤتمر الحوار الوطني واتفاق السلام والشراكة الوطنية. ونعتقد أن هذا يظل المسار المشروع الوحيد المفضي إلى اليمن الديمقراطية والمستقرة والشاملة للجميع، وسنواصل دعم اليمن في ذلك المسعى.

السيد باروس ميليت (شيلي) (تكلم بالإسبانية): من الواضح أن هناك تفسيرات مختلفة للحالة المؤثرة في اليمن، ولكننا نتفق جميعا على أن العنف له أثر خطير على السكان المدنيين. ولهذا السبب، فإننا نعرب عن تقديرنا لأن الصيغة النهائية للقرار الذي اتخذناه اليوم (القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)) تضمنت نصا أقوى بشأن الحالة الإنسانية من الذي اقترح أصلاً، وإدماجا لمفهوم الهدنة الإنسانية، التي طلبتها مختلف الوكالات والمنظمات الإنسانية. ومع ذلك، فإن الحالة الإنسانية لن تتحسن إذا لم يتوقف العنف، وإذا لم يتم إحراز تقدم في الحوار السياسي، ولذلك ندعو إلى التنفيذ السريع لوقف إطلاق النار المتوخى في قرار اليوم. إن مواصلة استخدام القوة ستقضي على أي إمكانية لإجراء حوار سياسي شامل للجميع ومستدام.

ونأسف لأن نص القرار لا يتضمن إشارات إلى أثر العنف المتنامي في أوساط الشباب، بما في ذلك قتل الأطفال وتشويههم وتجنيدهم الجاري، واستخدامهم في القتال، فضلا عن العقبات التي تعترض إمكانية الالتحاق بالمدارس والوصول إلى المستشفيات، بما يتنافى مع المبادئ المبينة في القرار ٢١٤٣ (٢٠١٤). وذلك جانب من جوانب الأزمة لا يمكن أن نتجاهله.

وأخيرا، يرى بلدي أنه من الأهمية بمكان، كما ذُكر، أن تكون عملية التفاوض شفافة من البداية، وينطبق ذلك على جميع أعضاء المجلس.

السيد راميريس كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): لقد صوتت جمهورية فنزويلا البوليفارية مؤيدة للقرار المتخذ اليوم ٢٢١٦ (٢٠١٥)، ومقتنعة اقتناعا راسخا بأن من مسؤولية مجلس الأمن تشجيع التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع في اليمن عن طريق التفاوض. ونشدد على أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للنزاع الذي يؤثر على البلد. والحل الوحيد هو حل سياسي وتفاوضي وسلمي. وفي ذلك الصدد، نؤكد من جديد دعمنا لجهود الوساطة التي يبذلها السيد جمال بنعمر، المستشار الخاص للأمين العام المعني باليمن، بهدف مساعدة الأطراف على التوصل إلى اتفاق سلام في إطار الانتقال السياسي.

وكنا نأمل أن يتضمن قرار اليوم نصا أقوى بشأن وقف الأعمال القتالية – وفي الواقع أي نوع العمل العسكري – في اليمن. لقد تسبب تصاعد العنف في مقتل المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، وارتفاع عدد الاشتباكات قد أدى إلى تفاقم الحالة الإنسانية المعقدة بالفعل التي ما برح البلد العربي الشقيق يتعامل معها لسنوات عديدة، التي خلفت أكثر من ٦٠ في المائة من السكان في حاجة إلى المعونة. إن الحالة الراهنة لا تؤدي إلا إلى تفاقم الحالة الحرجة والدقيقة بالفعل في الميدان. وندين

الهجمات على المدارس والمستشفيات، في انتهاك للقانون الدولي الإنساني، وفي ذلك الصدد، ندعو الأطراف إلى الالتزام التام بالمعايير التي حددها القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، من أجل كفالة حماية المدنيين. كما نناشدهم تيسير إيصال المساعدات الإنسانية إلى اليمنيين الذين في حاجة ماسة إلى الغذاء والدواء والخدمات الأساسية.

ونؤكد من جديد إدانتنا للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. ولا يستفيد من النزاع الحالي إلا الجماعات الإرهابية لتنظيمي القاعدة وداعش، نظراً لأن الانهيار المؤسسي والتوترات الطائفية تعاونها على تحقيق أهدافها. ولذلك، من الضروري أن تكون هناك عودة إلى الحوار والتفاوض بهدف تحقيق السلام والاستقرار في اليمن.

وبالمثل، فإننا نحث الدول الأعضاء على الامتناع عن اتخاذ أي تدابير من شأنها أن تحول دون تحقيق تلك الأهداف.

وأخيرا، فإننا نتفق مع ما قالته الوفود الأخرى. وسيعمل بلدنا دائما بشكل بناء في إطار مجلس الأمن لتحقيق الأهداف المقترحة. ومع ذلك، فإننا نود أن نعرب عن قلقنا إزاء افتقار عملية التفاوض للشمولية المطلوبة، مما حصر المناقشات بشأن هذه البنود الواردة في القرار في مجموعة من الأطراف الفاعلة، واستبعد الأعضاء غير الدائمين الآخرين في المجلس، الذين لم تناقش مقترحاتهم بشكل صحيح. إننا نأمل ألا تحدث هذه الحالة مرة أخرى، لأنها تؤثر على أساليب العمل في المنظمة، وتقوض على وجه الخصوص شفافيتها ومصداقيتها.

السيدة مورموكايته (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): صوتت ليتوانيا مؤيدة القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)، الذي اتُخذ للتو، ويبعث إشارة قوية تشتد الحاجة إليها من جانب المجتمع الدولي إلى جميع الأطراف في اليمن، بخصوص ضرورة عودتها بسرعة إلى طاولة المفاوضات، واستئناف العملية الانتقالية وفقا لمبادرة مجلس التعاون الخليجي ونتائج مؤتمر الحوار الوطني، وبالتالي إنقاذ حياة ومعيشة مئات آلاف اليمنيين المتضررين من القتال.

كما نعلم جميعا، فإن الحالة الإنسانية في اليمن رهيبة: حيث يحتاج ١٦ مليون شخص، أي ما يقرب من ثلث السكان، إلى المساعدة الإنسانية. وبسبب النزاع، قتل مئات المدنيين أو جرحوا، وفر ١٠٠ ٠٠٠ مدني من منازلهم.

إن ليتوانيا تؤكد دعوة القرار جميع الأطراف إلى الالتزام الصارم بالقانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان الدوليين. كما يجب السماح بوصول المعونة الإنسانية إلى المحتاجين بدون تأخير. وتقع على المجلس مسؤولية بذل كل ما في وسعه لمنع اليمن من السقوط في دوامة كارثية من الحرب الأهلية، والتقسيم الطائفي والتفكك. ويجب أن تكون رسالة المجلس موحدة وواضحة تتمثل في التالي: يمكن التوصل إلى حل سياسي، والعنف ليس هو الحل، وسيواجه أولئك الذين يواصلون أعمال التخريب عواقب وخيمة. إننا نعتقد أن فرض حظر توريد السلاح على المخربين وأعوانهم، وكذلك تحديد زعيم الحوثيين، عبد الملك الحوثي، والرئيس السابق للحرس الجمهوري، أحمد صالح، سيرسل إشارة قوية إلى أنه لن يجري التسامح مع استخدام العنف ضد عملية الانتقال السلمي، في تحد لقرارات مجلس الأمن.

وفي الوقت نفسه، يجب على المجلس التأكد الآن من تنفيذ الجميع بقوة وبشكل كامل للجزاءات القائمة والجديدة. وقد تمكنت الأمم المتحدة من إنقاذ اليمن من الوقوع في الهاوية، من خلال مساعيها الحميدة ووساطتها. كما يجب علينا ألا ننسى أن دور الأمم المتحدة لا يزال حيويا إذا ما أتيحت فرصة للعودة إلى السلام المستدام في اليمن.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): نود شكر الأردن على توليه زمام مبادرة إعداد وتنسيق المفاوضات بشأن مشروع القرار المتعلق بالحالة في اليمن. وقد صوتت فرنسا

مؤيدة القرار ٢٠١٦ (٢٠١٥)، الذي شاركت في تقديمه، لأنه يتناول السبب الجذري للحالة الراهنة، وهو سبب سياسي يتمثل في استمرار زعزعة المتمردين الحوثيين لاستقرار البلد.

ولم نتوقف عن إثارة مشكلة رفض الميليشيات الانصياع لطلبات مجلس الأمن، لا سيما تلك الواردة في القرار ٢٢٠١ (٢٠١٥)، الذي اتخذ في ١٥ شباط/فبراير ، والبيان الرئاسي S/PRST/2015/8، الذي اعتمد في ٢٢ آذار/مارس، إلى جانب مختلف الاتفاقات التي جرى التفاوض بشأنها خلال الأشهر الأخيرة تحت رعاية الأمم المتحدة، والتي لم يجر التقيد بها. ولن يستفيد من التهديد الذي يمثله الحوثيون على وحدة اليمن وسلامته الإقليمية واستقراره وسيادته، سوى الإرهابيون، بدءا من تنظيم القاعدة ولكن أيضا، وفي الآونة الأخيرة، تنظيم داعش.

لقد أظهرنا بلا كلل منذ شهور عديدة حتى الآن لمفسدي عملية الانتقال السياسي، بأننا مصممون على الضغط بشكل متزايد عليهم، لكي يوقفوا أعمالهم الأحادية ويعودون إلى طاولة المفاوضات. وكان من المهم بالنسبة لنا أن نؤكد تصميمنا على تحويل هذه الرسالة إلى فعل، وهذا ما قمنا به للتو، من خلال فرض جزاءات على السيد عبد الملك الحوثي والسيد أحمد علي عبد الله صالح، فضلا عن حظر أسلحة محدد الأهداف. لقد كانت مصداقيتنا الجماعية على المحك.

ومع ذلك، فإن تلك الجزاءات ليست وسيلة في حد ذاتها، وإنما أداة تهدف إلى تعزيز تحقيق هدف سياسي: يتمثل في وضع حد للأزمة، واستئناف حوار سياسي شامل، والاتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية، وإعادة إطلاق تدريجي لعملية الانتقال السياسي في اليمن. وهذا هو الهدف السياسي الذي نسعى إلى تحقيقه. وهنا يتعين على الأمم المتحدة القيام بدور رئيسي، لأن خبرتها وحيادها يجعل من غير الممكن الاستغناء عنها. وهذا هو السبب في دعمنا لدور المنظمة في اليمن ودعوتنا لإعادة إطلاق الحوار بين اليمنيين تحت رعايتها، في أقرب وقت ممكن.

وبالنظر إلى الحالة الإنسانية الميدانية المتدهورة، تدعو فرنسا أيضا إلى الامتثال للقانون الإنساني الدولي وحماية المدنيين. كما يجب ضمان حرية الوصول وبدون عوائق إلى المحتاجين للمساعدة، على النحو المبين في القرار.

إن فرنسا تدعم نهج المجلس الثابت إزاء اليمن: المتمثل في دعم الرئيس الشرعي لليمن، السيد عبد ربه منصور هادي. وموقفه الراسخ من المفسدين، ودعمه لإنجازات المرحلة الانتقالية ومؤسسات البلد. ودعوته للتوصل إلى تسوية سياسية شاملة، من شأنها إتاحة الاستجابة للتحديات التي يواجهها البلد. ومكافحة الجماعات الإرهابية. إننا نعرب عن أملنا في أن يسفر هذا النهج عن تحقيق نتائج سريعة، ونحن متأكدون من أنه يمكننا التعويل على تصميم الأمم المتحدة في هذا الصدد. ونحن ندعو جميع الأطراف الفاعلة المعنية، والأطراف اليمنية، والأطراف الفاعلة الإقليمية والبلدان المؤثرة، إلى العمل في هذا الإطار.

السيد ماكلاي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): من دواعي سرور نيوزيلندا تمكن المجلس من الاتفاق على الاستجابة للصراع في اليمن. لقد كانت عملية صعبة وكأداء للوصول بنا إلى هذه المرحلة، التي توليت سيدتي الرئيسة رئاستها بصبر، صبر لا حدود له، من وجهة نظري.

ومن المهم أن ينظر إلى المجلس بأنه موحد في هذه الأزمة، ويكتسي نفس القدر من الأهمية إرسال إشارة واضحة بخصوص الحاجة الملحة لوضع حد للأعمال العدائية، والعودة إلى طاولة الحوار وإلى عملية سياسية شاملة، على النحو المتفق عليه سابقا من قبل المجلس.

ويفرض القرار ٢٠١٦ (٢٠١٥)، الذي اتخذه المجلس للتو، جزاءات في حال عدم الامتثال. ونأمل أن يتيح ذلك

المزيد من الحوافز للأطراف للعودة إلى طاولة المفاوضات، لذلك، فإننا نكرر وندعم دعوة القرار لاستئناف الحوار السياسي بقيادة الأمم المتحدة. ومن شأن ذلك أن يصب في مصلحة جميع الأطراف، ومصلحة الشعب اليمني الذي عانى منذ فترة طويلة. وهذه المرة يجب على الأطراف الاستجابة.

ويساورنا أيضا قلق بالغ جراء الحالة الإنسانية في اليمن وتأثير النزاع على المدنيين، ونكرر دعوة القرار جميع الأطراف المشاركة في العمليات العسكرية، إلى الامتثال للقانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان الدوليين. وهذا ليس خيارا؛ بل واجبا.

وفي ظل غياب أي حل سياسي لهذه الأزمة، سيستمر تدهور الحالة الإنسانية. لذلك، نكرر دعوة جميع الأطراف لتسهيل إيصال المساعدات الإنسانية، ونؤيد طلب تكثيف الأمين العام جهوده لتسهيل إعلان هدنة إنسانية.

وستنخرط نيوزيلندا بنشاط في متابعة التقدم المحرز في اتجاه تحقيق تلك النتائج الإنسانية التي يجب علينا أن نسعى جميعا إلى تحقيقها.

السيد شريف (تشاد) (تكلم بالفرنسية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتناول فيها الكلمة في جلسة مفتوحة تحت رئاستكم سيدتي، إسمحوا لي أن أهنئ بلدكم الأردن، على توليه رئاسة مجلس الأمن وأن أتمنى كل التوفيق والنجاح لكم ولفريق بعثتكم بأكمله. وتود تشاد أن تؤكد لكم تعاونها ودعمها البناءين.

ويرحب بلدي باتخاذ القرار ٢٠١٦ (٢٠١٥)، للتو بشأن اليمن، حيث أن الوضع مثير لبالغ القلق على الصعيدين الأمني والإنساني. ويتناول القرار الأسباب الجذرية للصراع. لقد صوتت تشاد مؤيدة القرار، على أمل أن نرى المجتمع الدولي يبذل جهود مشتركة مع البلدان الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي من أجل منع الانهيار التام لليمن، الأمر الذي يمكن أن يشكل تهديدا حقيقيا للسلم والأمن الدوليين.

وفي ذلك الصدد، تؤيد تشاد جهود البلدان الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي لاستعادة السلام في اليمن. وعلى نفس المنوال، نشدد على ضرورة أن يحتشد المجتمع الدولي كافة على نحو قوي بغية إنهاء التصعيد الخطير للنزاع وتعزيز المفاوضات الجارية تحت إشراف الأمم المتحدة في ظل احترام المشروعية التي يمثلها الرئيس عبد ربه منصور هادي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرار ٢٢٠١ (٢٠١٥).

ويجب على مجلس الأمن أن يوجه رسالة واضحة وقوية إلى جميع الأطراف اليمنية، لا سيما الحوثيين، مناشداً إياها أن توقف العنف فورا وتحترم الانتقال الديمقراطي في إطار اتفاق السلام والشراكة الوطنية، فضلا عن قرارات مؤتمر الحوار الوطني والاتفاق على مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها. ومن غير المقبول أن تتمكن ميليشيات مسلحة من استخدام العنف لتقويض إنجازات الحوار الوطني أو إسقاط المشروعية الدستورية.

وفي الختام، تذكر تشاد جميع الأطراف في النزاع بالتزاماتها باحترام القانون الإنساني الدولي وتفادي استهداف المستشفيات والمدارس والمرافق الأساسية المدنية ومخيمات اللاجئين والأشخاص المشردين.

السيد لارو (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): يساور نيجيريا بالغ القلق إزاء تردي الحالة السياسية والأمنية والإنسانية في اليمن. وقد أكدنا مرارا وتكرارا أن الأزمة في اليمن لا يمكن تسويتها عسكريا. والسبيل الوحيد إلى إحلال السلام وتحقيق الاستقرار المستدامين هو التفاوض والحوار. ونناشد جميع الأطراف أن تعود إلى العملية السياسية وفقا لمبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها، فضلا عن نتائج مؤتمر الحوار الوطني، الذي شاركت فيه جميع الأطراف. وأملنا أن يتحقق في القريب العاجل السلام والرفاه والوحدة والاستقرار في يمن تتعايش فيه جميع الطوائف في وئام. وأملنا أن يؤدي القرار

٢٢١٦ (٢٠١٥)، الذي اتخذه مجلس الأمن للتو، إلى التعجيل بتسوية دائمة للأزمة في اليمن.

السيد لوكاس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): لقد صوت وفد بلدي مؤيدا تأييدا تاما للقرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)، الذي أملته الإجراءات الانفرادية التي اتخذها الحوثيون وأدت إلى تقويض ما كان يبدو عملية سياسية انتقالية في اليمن. وأملنا أن يسهم القرار في عملية سلام هادفة في البلد، وفي تسوية الأزمة الإنسانية الكبيرة هناك.

ونشيد بالأردن ومجلس التعاون الخليجي على جهودهما في اتخاذ مجلس الأمن لهذا القرار من أجل تسوية سياسية تستند إلى مبادرة مجلس التعاون الخليجي، التي ما زالت هي الإطار الوحيد لاستئناف المشاركة في العملية السياسية. ونتوقع أن يتم التعامل مع المفسدين على النحو المنصوص عليه في القرار.

ويساورنا بالغ القلق إزاء ازدياد عدد واتساع نطاق الهجمات التي يقوم بها إرهابيو القاعدة، الذين يشكلون خطرا مميتا على مستقبل السلام والاستقرار في البلد. ونناشد الآن جميع الأطراف في النزاع استئناف المفاوضات ودعم جهود الوساطة التي تقوم بها الأمم المتحدة، بما يفضي إلى عملية سياسية انتقالية لتحقيق الاستقرار وإحلال السلام في اليمن في المستقبل.

الرئيسة: أشكر ممثل أنغولا على بيانه، وأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة الأردن.

يرحب الأردن باتخاذ مجلس الأمن للقرار الذي تقدمنا به اليوم ٢٢١٦ (٢٠١٥)، والذي يعكس حرص الأردن المستمر على عودة الاستقرار والأمن إلى اليمن الشقيق في أسرع وقت ممكن.

لقد أدت الممارسات غير المسؤولة للحوثيين وأعوانهم، واستمرار إجراءاتهم الأحادية الجانب، وعدم انصياعهم لقرارات مجلس الأمن، إلى اعتماد المجلس لقرار بموجب الفصل السابع، يفرض من خلاله التزامات على الدول بحظر تسليح مجموعة من الأفراد الضالعين في أعمال تهدد السلم أو الأمن أو الاستقرار في اليمن. وفي خطوة تعكس عزم المجلس على استخدام نظام الجزاءات لردع كل من يثبت ضلوعه في أعمال تهدد السلم أو الأمن أو الاستقرار في اليمن، يفرض المجلس اليوم على كل من عبد الملك الحوثي، زعيم جماعة الحوثيين، وأحمد علي عبد الله صالح، حظرا للسفر وتجميدا لأصولهما، بالإضافة إلى حظر توريدهما بالأسلحة أو توريد كل من يتصرف بالنيابة عنهما أو بتوجيه منهما.

وانطلاقا من تأكيد المجلس على أهمية الحوار والحل السياسي للأزمة اليمنية، يطلب القرار إلى الأمين العام تكثيف مساعيه الحميدة لاتاحة استئناف عملية الانتقال السياسي، على النحو المبين في مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها، ونتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل، حاثاً جميع الأطراف اليمنية على حضور مؤتمر يعقد في الرياض لمواصلة عملية دعم عملية الانتقال السياسي في اليمن، بناء على الدعوة التي وجهها الرئيس اليمني، الذي أكد المجلس مجددا اليوم على دعمه وشرعيته.

ووفقا للقرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)، فإن المجلس يرسم لوقف العنف في اليمن، يتأتى من خلال تهيئة الظروف الكفيلة بذلك، وأهمها التزام الحوثيين بتطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها هذا القرار اليوم الذي يطالبهم فورا ودون قيد أو شرط بجملة من الأمور، من بينها الكف عن استخدام العنف، وسحب قواتهم من جميع المناطق التي استولوا عليها، والتخلي عن جميع الأسلحة الإضافية التي استولوا عليها من المؤسسات العسكرية والأمنية، والامتناع عن الإتيان بأي استفزازات أو تهديدات ضد الدول المجاورة لليمن.

أما فيما يتعلق بالحالة الإنسانية، فإن القرار يراعي ضمان تيسير قيام الدول المعنية والمنظمات الدولية بإخلاء مدنييها

والأفراد التابعين لها من اليمن، ويضمن انسياب وصول المساعدات الإنسانية وتسهيل إجراءات الإخلاء، وينوه إلى تأسيس وقفات إنسانية حينما يكون ذلك مناسبا، وبالتنسيق مع الحكومة اليمنية.

ونود التأكيد هنا على أن المعاناة الإنسانية في اليمن تجلت ووصلت ذروتها حينما لم تمتثل جماعة الحوثيين لقرارات مجلس الأمن ونداءات المجتمع الدولي وجامعة الدول العربية، الأمر الذي نسف عملية الانتقال السياسي وأزم الحالة الإنسانية والأمنية في اليمن.

إن اتخاذ المجلس لهذا القرار بموجب الفصل السابع يبعث برسالة قوية وصارمة للحوثيين ومواليهم ولكل من يحاول تهديد أمن واستقرار اليمن وتستدعي من كل الأطراف الاستماع لها بعناية وجدية، مؤكداً استعداده لاتخاذ المزيد من التدابير في حال عدم قيام أي طرف من الأطراف اليمنية بتنفيذ هذا القرار والقرار ٢٢٠١ (٢٠١٥).

وختاما، إن تدهور الحالة السياسية والأمنية في اليمن يشكل تهديدا خطيرا ومتزايدا لدول الجوار. وينبغي للمجتمع الدولي ومجلس الأمن مراعاة الانعكاسات الأمنية والسياسية المحتملة على المنطقة برمتها ومواصلة الاستماع لشواغل دول مجلس التعاون الخليجي، حيث أن تفاقم الأوضاع المتدهورة في اليمن سيمنح التطرف والإرهاب فرصة أكبر للسيطرة والتمدد وانتشار خطره بشكل أكبر، وتهديد الشرق الأوسط وعلى الأخص دول الجوار في مناطق الخليج العربي.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لممثل اليمن.

السيد اليماني (اليمن): اسمحوا لي في البدء أن أشكركم سعادة السفيرة دينا قعوار على جهود وفد الأردن الشقيق في هذا المحفل الهام لصالح قضايا المنطقة العربية، وعلى وجه الخصوص التطورات في بلادي اليمن.

إن قرار مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥) الذي صدر للتو عن مجلسكم الموقر لهو دليل ملموس على مدى جدية المجتمع الدولي وتصميم مجلس الأمن على الوقوف موحدا إلى جانب شعبنا اليمني حتى يحقق تطلعاته الإنسانية المشروعة لبناء دولة العدل والكرامة الإنسانية والمواطنة المتساوية، دولة ديمقراطية اتحادية مسالمة.

ونحن نعتمد اليوم قرارا جديدا شاملا لمعالجة أبعاد الأزمة اليمنية، أعود بذاكرتكم قليلا إلى الوراء، إلى أواخر شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ حينما قام أعضاء من مجلسكم الموقر بزيارة لليمن التقوا خلالها بفخامة الأخ الرئيس عبدربه منصور هادي وأعضاء الحكومة. لقد شكلت تلك الزيارة التاريخية لمجلس الأمن، والزيارة التي أعقبتها للسيد الأمين العام، تأكيدا على التزام مجلس الأمن بتنفيذ المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية ونتائج الحوار الوطني الشامل ومقررات مجلس الأمن ذات الصلة، وحثا لكافة الأطراف اليمنية لاستكمال السير في عملية الانتقال السياسي السلمية في اليمن.

وحينما كان الشعب اليمني – بدعم من المجتمع الإقليمي والدولي – يحث الخطى على طريق استكمال مهام المرحلة الانتقالية والتي كانت قاب قوسين أو أدنى من إنجاز مهمتها التاريخية عبر عرض مشروع دستور الدولة الاتحادية عبر الأطر التشريعية والانتهاء من الترتيبات الانتخابية، كانت القوى الانقلابية تسارع الخطى لاستكمال مشروعها الانقلابي على نتائج الحوار وشكل الدولة الذي ارتضاه كل اليمنيين، مستهدفة الشرعية الدستورية لمؤسسة الرئاسة اليمنية باعتبارها عائقا أمام مشروعها التصفوي الانقلابي الغاشم.

وبالتوازي مع مناخات التصالح والتآخي والحوار التي عبّر عنها كافة أبناء الشعب اليمني من خلال الحوار الوطني

الشامل، وتطلعهم لبناء دولة يمنية لا تقوم على القسر والإلحاق والإملاءات والهيمنة، بدأ المشروع الانقلابي بالتحرك في دمّاج ضمن رؤية طائفية تحركها إصبع خفية في طهران، تشترك فيه مليشيات الحوثي وأتباع الرئيس السابق صالح. وتواصل الانقلاب وظهرت نواياه التصفوية الطائفية المريضة التي طالما نبهت الحكومة اليمنية إلى مخاطرها الجسيمة على النسيج الوطني والاجتماعي للشعب اليمني.

وتسارعت وتيرة الانقلاب بالاعتداء على شرعية الرئيس المنتخب واستبدالها بشرعية انقلابية رفضها شعبنا في كل محافظات الجمهورية، وخرجت الملايين في صنعاء وتعز وإب وعدن لتواجه رصاص الانقلابيين الهجميين بصدور عارية. ووصل الأمر بالانقلابيين وأعوانهم لمحاولة النيل من رئيس الجمهورية في عدن لوأد شرعيته واستكمال انقلابهم، الأمر الذي دعا فخامة الرئيس للجوء مضطرا ضمن صلاحياته الدستورية إلى دعوة الأشقاء والأصدقاء لحماية الشعب اليمني ووحدة أراضيه بما يتفق م المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. وكان رد الأشقاء في دول مجلس التعاون الخليجي، وفي مقدمتهم المملكة العربية السعودية، بحجم المسؤولية التاريخية والمصير المشترك، ردا حازما لصالح حماية الشرعية الدستورية ورفض التدخلات الإيرانية في الشأن اليمني عبر وكلائها المحليين. ولم يُقِم الانقلابيون وزنا لعوامل التاريخ الجيوسياسي للمنطقة، ولا للقربى والتداخل الاجتماعي والثقافي. ومن هنا فإنني أؤكد مجددا أن شعبنا اليمني سيتذكر دائما بمزيد من العرفان والامتنان نصرة الأشقاء في المملكة العربية السعودية وبقية الأشقاء في دول مجلس التعاون لهم في هذه الشدة.

ولا يسعنا ونحن نتحدث هنا اليوم، إلا أن ننحني إكبارا واعتزازا بالصمود الأسطوري لرجال المقاومة في عدن وكل الرافضين للانقلاب في صنعاء والضالع وتعز وشبوة والبيضاء ومأرب وإب وكل شبر من أرضنا اليمنية الذين هبوا هبة رجل واحد ضد دعاة الموت والقتل والتخريب والانتقام.

ومنذ اللحظات الأولى لانطلاق عمليات عاصفة الحزم، كان الشأن الإنساني همنا في الحكومية اليمنية. وبتوجيهات مباشرة من فخامة رئيس الجمهورية، عملنا بالتنسيق مع قوات التحالف ومنظمات الإغاثة الإنسانية على حشد موارد كبيرة رصدت من قبل الدول الخليجية الشقيقة لاتخاذ التدابير العاجلة للتخفيف من المعاناة الإنسانية التي يتعرض لها الشعب اليمني في مختلف مناطق اليمن، وتوفير المساعدات الإغاثية والأدوية والمستلزمات الطبية، ونقل الجرحى والمصابين إلى المشافي الخليجية، ومتابعة أوضاع من تقطعت بهم السبل في مطارات بعض الدول المجاورة والعمل على إعادتهم إلى الوطن. ويتواصل الجهد الإنساني عبر منظمات الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمات الإنسانية الدولية غير الحكومية. وفي هذه اللحظة التي أتحدث فيها، فإن وزير الخارجية متواجد، بتوجيه من القيادة السياسية، في جيبوتي لتنظيم عمليات الإغاثة بعد إقامة مركز لتجميع الدعم الدولي الإنساني.

وبشكل متواز تتواصل جهود الحكومة اليمنية سعيا لتحقيق انفراجة للأزمة السياسية التي تعيشها اليمن منذ انقلاب ٢١ أيلول/سبتمبر الماضي، وتتواصل المشاورات والحوارات بين مختلف القوى السياسية اليمنية في بعض العواصم الخليجية وفي مقدمتها الرياض. ومن هنا يكتسب قرار رئيس الجمهورية الصادر يوم أمس بتعيين الأخ الأستاذ خالد محفوظ بحاح نائبا لرئيس الجمهورية، أهمية استثنائية باعتباره توجها نحو استعادة الأمن والاستقرار إلى ربوع اليمن وجمع الأطراف اليمنية حول مائدة التفاوض تنفيذا لمخرجات الحوار الوطني واستكمال الانتقال السياسي السلمي في اليمن.

إن الطريق للخروج من الوضع الذي يمر به اليمن عبر الحوار والعودة عن منطق الاستقواء والانقلاب على الشرعية

الدستورية، وحينما يعود الانقلابيون عن غيهم ويلتزمون بمقتضيات قرار مجلس الأمن الذي صدر للتو، هو أن يشرع الجميع في ورشة عمل وطنية لإعادة الإعمار وبناء القدرات. وسنعمل مع الأشقاء في دول مجلس التعاون الخليجي على بناء منظومة للأمن الإقليمي يكون اليمن فيها عنصر استقرار ونماء وسند لأشقائه في الجزيرة والخليج، ويكون جزءا فاعلا في المنظومة الخليجية.

وفي الأخير، لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر لكافة أعضاء المجلس الذين وقفوا دائما إلى جانب شعبنا اليمني وشرعيته الدستورية ممثلة بفخامة الأخ الرئيس الصابر عبدربه منصور هادي، وأخص بالتحديد أشقاء المصير الواحد والشراكة الأبدية، أشقاءنا في دول مجلس التعاون الخليجي، وفي مقدمتهم المملكة العربية السعودية، وعلى وجه الخصوص، خادم الحرمين الشريفين، على مواقفه الأصيلة مع أشقائه في الجمهورية اليمنية. كما أشكر السيد الأمين العام للأمم المتحدة على مساعيه الجادة لدعم عملية الانتقال السياسي السلمية في بلادي. والشكر موصول إلى الأشقاء في المملكة الأردنية الهاشمية، والتي نتشرف بأن تكوني سعادة السفيرة العزيزة، دينا قعوار رئيسة للمجلس وممثلة لكل العرب في هذه اللحظات العصيبة من تاريخ المنطقة.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٠.